

قياس العلاقة بين سعر الصرف وحجم التبادل الخارجي في العراق للمدة (1990-2018)

الباحث / علي خير الله ناصر حسين¹ ، أ.د. رحمن حسن علي الموسوي²

المستخلص

هذه الدراسة تهدف الى معرفة تقلبات وتأثير اسعار الصرف والميزان التجاري على الاقتصاد العراقي من خلال التأثير على حجم التبادل التجاري الخارجي وكذلك التأثير عن طريق تدفق راس المال بين الاقتصاديين الخارجي والمحلي وعلى الاستثمار الخارجي، لذلك نلاحظ مدى اهمية سعر الصرف في التأثير على التوازن المحلي والخارجي.

وعليه فإن دراستنا تنطلق من أنّ هناك علاقة تبادلية من اتجاهين: الأولى تتجه من سعر الصرف الى الميزان التجاري العراقي، والثانية تتجه من الميزان التجاري الى سعر الصرف في السوق الموازي، ومن خلال هذه الدراسة تبين أنّ هناك علاقتي تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي.

واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم استنباطها من الجوانب النظرية والكمية للبحث التي قد يساعد الاخذ بها على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عن طريق توازن سعر الصرف والميزان التجاري. فيما يخص الاستنتاجات نذكر أهم استنتاج وهو وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري اي إنّ جميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب المدين في ميزان المدفوعات تمثل الطلب على العملة الأجنبية وجميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تمثل عرض العملات الأجنبية، إن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يرفع من أسعار الاستيرادات، فينخفض الطلب عليها محلياً، وهذا الإجراء سيخفض من أسعار الصادرات بالعملات الاجنبية فيزيد الطلب عليها خارجياً، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تحسين الميزان التجاري للدولة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي.

Measuring the Relationship between the Exchange Rate and the Volume of Foreign Exchange in Iraq for the Duration (1990-2018)

Ali Khairallah Nasser Hussein¹, Prof. Dr. Rahman Hassan Ali Al-Musawi²

Abstract

This study aims to know the volatility and impact of exchange rates and trade balance on the Iraqi economy by affecting the volume of foreign trade as well as the flow of capital between the external and domestic economies and on foreign investment, so we note the importance of the exchange rate in influencing the domestic and external balance.

Therefore, our study proceeds from the fact that there is a two-way correlation: the first is moving from the exchange rate to the Iraqi trade balance, and the second is moving from the trade balance to the exchange rate in the parallel market, and through this study shows that there is a relationship of complementarity between the exchange rate and the Iraqi trade balance.

The study concluded with a series of conclusions and recommendations that were derived from the theoretical and quantitative aspects of research, which may help to enhance economic stability through exchange rate balance and trade balance. With regard to the conclusions, the most important conclusion is that there is a reciprocal relationship between the exchange rate and the trade balance, i.e. all the commercial and financial transactions contained in the balance of payments represent the demand for foreign

انتساب الباحثين

^{1,2} كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق، 52001

¹ alikhrala313@gmail.com

² rah_has@yahoo.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تأريخ النشر : كانون الأول 2021

Affiliation of Authors

^{1,2} College of Administration and Economic, University of Wasit, Wasit, Iraq, 52001

¹ alikhrala313@gmail.com

² rah_has@yahoo.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Dec. 2021

currency and all commercial and financial transactions contained in the balance of payments represent the supply of foreign currencies, the devaluation of the local currency will raise the prices of imports, the demand for them will decrease domestically, and this action will reduce the prices of exports in foreign currencies and thus increase the demand for them externally, and thus improve the balance of the balance, thus improving the balance of demand commercial state.

Keywords : Exchange rate, trade balance, balance of payments, economic growth

المقدمة

إنَّ سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية المهمة؛ لما له من دور مهم في اقتصادات الدول، فليس هناك اقتصاد يعيش بمعزل عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملة، كما يعد سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، ويمكن من خلال سعر الصرف ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الخارجية، وفي الوقت نفسه يؤدي دوراً مهماً في القدرة التنافسية لاقتصاد البلد، فضلاً عن أنه بإمكان عد سعر الصرف مؤشراً مهماً ومتغيراً أساسياً له دور كبير في رخاء البلد، وعليه فان دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لها أهمية كبيرة ولاسيما في البلدان النامية.

إنَّ العراق من البلدان النامية وقد عانى اقتصاده من أزمات حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية؛ نتجت عن الحروب التي خاضها، فقد تعرض اقتصاده منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى موجات من التضخم الجامح؛ نتيجة لصددمات داخلية وخارجية، واقترب مع تلك الصدمات ضخ كتلة نقدية هائلة للتداول في الاقتصاد، فبات الدينار العراقي خزينا غير مرغوب القيمة جعلت الجمهور يميل للاحتفاظ بالعملات الأجنبية كخزين بديل للقيمة، إذ تنامت بشكل كبير ظاهرة الإحلال النقدي وتحديدًا ظاهرة الدولار، فأصبحت دالة الطلب النقدي لا تتسم بالاستقرار؛ بسبب تأثرها بحالة التجذر في الظاهرة التضخمية للاقتصاد مع تنامي التكهانات باستمرارية تلك الظاهرة، وتعرثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها من أخذ دورها في التصدي لتلك الظاهرة، وضعف وتدني أداء القطاع الحقيقي، فضلاً عن ذلك محدودية وضعف السوق المالية العراقية، كل ذلك أدى إلى عجز السياسة النقدية عن تحقيق الاستقرار النقدي، ومن ثم عجزها عن السيطرة على تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي [1].

مشكلة البحث

ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري العراقي للمدة قيد الدراسة.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد لباحثي وعلماء الاقتصاد بدراسة موضوع العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة اتجاه العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والميزان التجاري العراقي.

فرضية البحث

تنتطق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي من خلال توظيف أسلوب التكامل المشترك.

منهج البحث

تم الاعتماد على منهجين: الأول المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات الخاصة بسعر الصرف والميزان التجاري العراقي وتحليلها؛ لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي من خلال الاعتماد على أسس النظرية الاقتصادية. والمنهج الثاني هو المنهج الكمي القياسي إذ تم في هذا المنهج تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يعد من النماذج القياسية التي تُبين العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي.

هيكلة البحث

تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث هي: الاول (تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002)، اما الثاني فهو (تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)، اما الثالث فهو (تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (1990-2002) والرابع (تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2018)). اما الخامس الجانب التطبيقي فهو (الجانب التطبيقي القياسي للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي).

المبحث الاول

تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2002)

أن السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي هي تقوية ودعم سعر الصرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي، وكذلك التقليل من التضخم الحاصل في القطر والعمل على دعم عجلة النمو الاقتصادي الى الأمام.

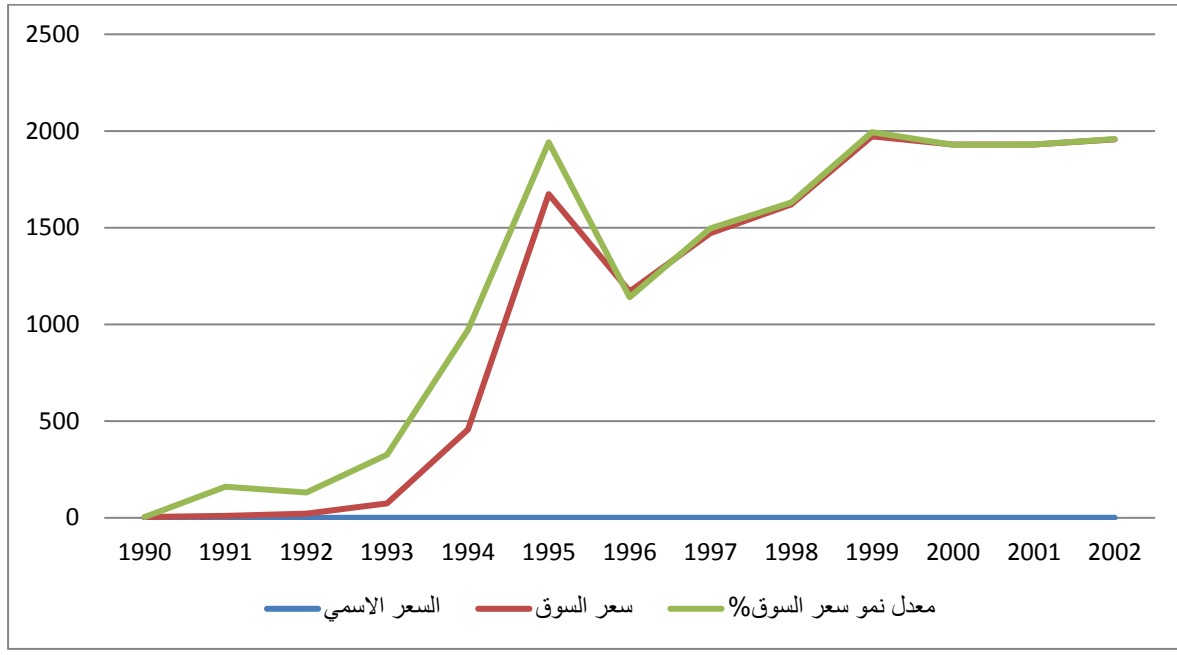
من خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) يلاحظ إن سعر الصرف في حالة تذبذب واضح خلال هذه المدة، وأن السبب في هذا التذبذب يعزى إلى عوامل عدة أثرت في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي خلال تلك المدة، إذ سجل سعر الصرف الدينار

جدول (1) : سعر الصرف الدولار اتجاه الدينار بالسعر الرسمي لسعر السوق ومعدل نمو سعر السوق في العراق للمدة (1990-2002)

(دينار/دولار)

السنوات	السعر الاسمي	سعر السوق	معدل نمو سعر السوق%
1990	0.3108	4	-
1991	0.3108	10	150
1992	0.3108	21	110
1993	0.3108	74	252.38
1994	0.3108	456	516.21
1995	0.3108	1674	267.1
1996	0.3108	1170	-30.1
1997	0.3108	1471	25.72
1998	0.3108	1620	10.12
1999	0.3108	1972	21.72
2000	0.3108	1930	-2.12
2001	0.3108	1929	-0.05
2002	0.3108	1957	1.45

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاستناد الى : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1)

شكل (1): يوضح سعر الصرف الدولار اتجاه الدينار بالسعر الرسمي وسعر السوق ومعدل نمو سعر السوق في العراق للمدة (1990-2002)

المبحث الثاني

تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)

بعد احتلال العراق عام 2003 والتغيير السياسي، انخفض سعر الصرف بمقدار (-1.07%)؛ وغالباً ما كان سبب هذا التذبذب هو ارتفاع المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وبعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في تسيير أدواته إثر صدور القانون المرقم (56) لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي الذي عدّ بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي؛ لما اصدره من تعليمات وأوامر بشأن السياسة النقدية والانتمائية، فقد مثّل سعر صرف الدينار العراقي الهدف الأساس للسلطة النقدية، وذلك من خلال استعماله هدفاً وسيطاً للسيطرة على الضغوط التضخمية التي نجمت عن الدمار الجانب الحقيقي للاقتصاد العراقي؛ بسبب الاحتلال وعمليات التخريب، فضلاً عن مجابهة ازدياد النفقات الحكومية؛ لمواجهة متطلبات إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، وزيادة الرواتب ومستويات التشغيل، فكانت أول أداة استعملها البنك المركزي لمعالجة حالة التضخم هي الأداة السعرية المتمثلة بتناسب سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ففي 2003/10/4 بدأ البنك المركزي العمل بمزادات العملة الأجنبية لتفعيل أدواته النقدية، ولاسيما عمليات

السوق المفتوحة، فضلاً عن تحقيق هدف البنك المركزي المنشود ألا وهو العمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة الذي أكد عليه قانونه الجديد. [4]

فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول (2) نلاحظ أنّ سعر صرف الدينار مقابل الدولار قد شهد تحسناً ملحوظاً خلال هذه المرحلة ففي عام 2004 انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بمقدار سلبي (-24.9%) عن عام 2003 إذ أصبح سعر الصرف (1453) ديناراً للدولار الواحد مقارنة بـ (1936) ديناراً للدولار الواحد لعام 2003، ثم أصبح سعر الصرف (1276) ديناراً للدولار عام 2007، وبلغت نسبة التحسن (-14.1%) بين عامي 2006 و 2007؛ بسبب قيام السياسة النقدية للبنك المركزي بتقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، والتقليل من التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي، ودفع عجلة النمو نحو التقدم، فضلاً عن استقرار الوضع الأمني، ثم تحسن بنسبة (-1.74%) لعام 2009؛ ويرجع هذا التحسن إلى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار بالمزاد اليومي، فضلاً عن طرح كميات كبيرة من النقد الأجنبي في السوق المحلية. [5]

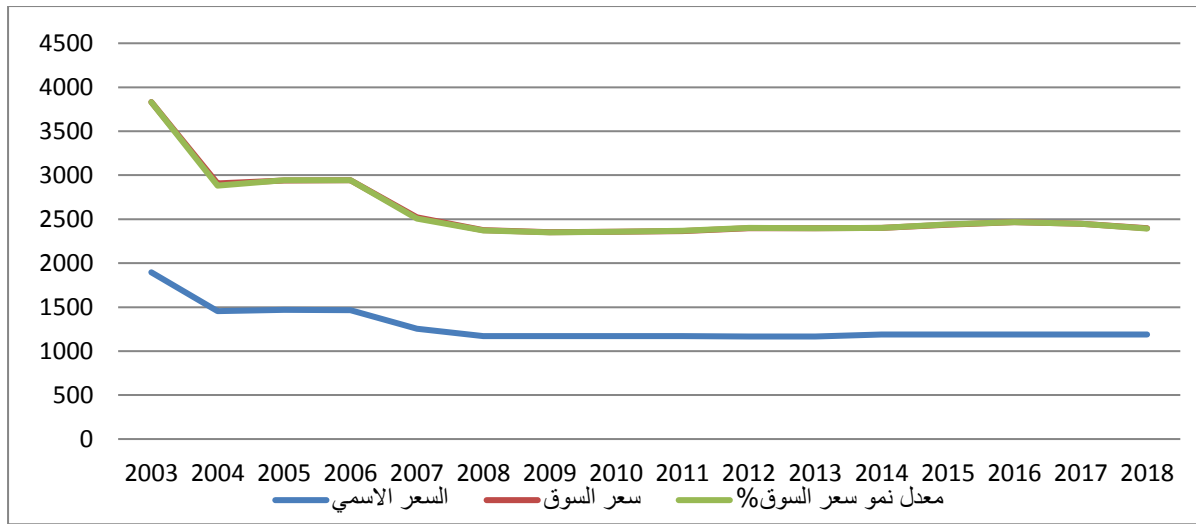
الجدول (2) سعر الصرف الدولار اتجاه الدينار بالسعر الرسمي وسعر السوق ومعدل نمو سعر السوق في العراق للمدة (2003-2018) (دينار/دولار)

السنوات	السعر الاسمي	سعر السوق	معدل نمو سعر السوق %
2003	1896	1936	-1.07
2004	1453	1453	-24.94
2005	1469	1472	1.3
2006	1467	1475	0.2
2007	1255	1267	-14.1
2008	1172	1203	-5.05
2009	1170	1182	-1.74
2010	1170	1186	0.33
2011	1170	1196	0.84
2012	1166	1233	3.09
2013	1166	1232	-0.08
2014	1188	1214	-1.5
2015	1190	1247	2.7
2016	1190	1275	2.25
2017	1190	1258	-1.33
2018	1190	1208.9	-3.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة

استثماراته ولاسيما الخارجية منها من اجل دعم الاستقرار في سعر الصرف، إذ حافظ سعر الصرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي على قيمته والبالغة (1190) دينار لكل دولار، وفي عام 2018 نجحت السياسة النقدية بتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي إلى (0.7%) في المعدل لعام 2018، بعد أن سجلت (4.8%) في المعدل لعام 2017، [6]، كما يلاحظ من الجدول (2) أن هذه المدة (2003-2018) كان فيها التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق بات ينخفض بشكل تدريجي إذ أصبح الفارق بين السعرين طفيفاً، على عكس المدة (1990-2002) التي كان فيها التباين بين السعرين كبيراً جداً والشكل رقم (2) يوضح ذلك. [3]

وعلى الرغم من هذا التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار تراجع في عام 2012 إذ أصبح (1233) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (3.09%) وذلك في عام 2012؛ ويعزى سبب هذا التراجع في قيمة الدينار مقابل الدولار إلى تآزم الظروف الإقليمية، وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة، وعمليات الصرف غير المبرمج، وفي عام 2014 حافظ البنك المركزي على استقرار سعر الصرف الدينار اتجاه الدولار عند سعره الأساس والبالغ (1166) دينار لكل دولار منذ عام 2012، وذلك من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، أما معدل سعر الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق فقد شهد ارتفاعاً في قيمته خلال هذا العام، إذ بلغ (1214) دينار لكل دولار، وفي عام 2017 استمر البنك المركزي بتنويع



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (2)

الشكل (2): يوضح سعر صرف الدولار اتجاه الدينار بالسعر الرسمي وسعر السوق ومعدل نمو سعر السوق في العراق للمدة (2003-2018)

المدفوعات، وذلك من خلال التأثير على هيكل الاقتصاد العراقي، ويلاحظ من بيانات الجداول الآتية أن الميزان التجاري قد مر بمدد تذبذب واضحة ما بين الفائض والعجز، وكالاتي :

يلاحظ من بيانات الجدول (3) ان الميزان التجاري العراقي كان في حالة تذبذب ملحوظ ما بين الفائض والعجز ، فخلال عام 1991 شهد الميزان التجاري عجزاً واضحاً ، إذ سجل ما قيمته (-46) مليون دولار مقابل ما كان عليه عام 1990 إذ سجل فائض بلغ (3788) مليون دولار ، وان سبب هذا العجز هو نتيجة العقوبات الدولية التي تم فرضها على البلد بعد غزو الكويت، وكذلك شهدت صادرات والاستيرادات الكلية تراجعاً ملحوظاً في نسب المساهمة، إذ سجّلت معدلات نمو سالبة بلغت (96.34%، 93.51%) خلال المديتين السابقتين.

بناءً على التحليل السابق لواقع سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2018) يمكن القول إن نظام الصرف في العراق وبسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي التي أوجدت التلازم بين عوائد النفط بالعملة الأجنبية والاصدار النقدي، فضلاً عن استمرار سياسة التدخل من قِبَل السلطات النقدية بهدف استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من جهة، والتصدي للتوقعات التضخمية المتنامية في الاقتصاد العراقي من جهة أخرى أخذ نظام الصرف يتغير بشكل تدريجي من نظام صرف معوم مدار إلى نظام صرف شبه ثابت ولاسيما بعد عام 2008.

المبحث الثالث

تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (1990-2002)

ان الميزان التجاري العراقي يعكس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات، إذ يُعَدّ المحور الفعال في هيكل ميزان

الجدول (3) : هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (1990-2002) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	نسبة التغير في الصادرات	الاستيرادات الكلية	نسبة التغير في الاستيرادات	الميزان التجاري
1990	10314	-	6526	-	3788
1991	377	-96.34	423	-93.51	-46
1992	518	37.4	603	42.55	-85
1993	457	-11.78	533	-11.61	-76
1994	453	-0.88	499	-6.37	-46

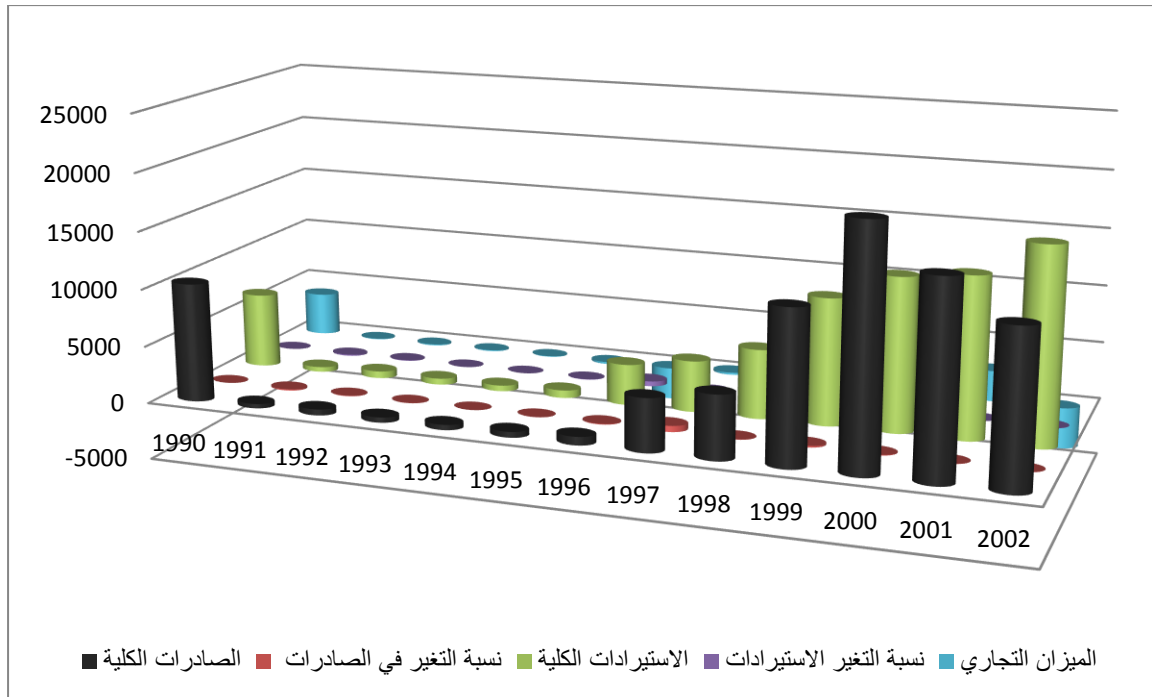
1995	496	9.49	665	33.26	-169
1996	731	47.38	3532	431.13	-2801
1997	4602	529.55	4419	25.11	183
1998	5500	19.51	5983	35.39	-483
1999	13067	137.58	10917	82.46	2150
2000	20380	55.97	13210	21	7170
2001	16510	-18.99	13832	4.7	2678
2002	13250	-19.75	16817	21.6	-3567

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً إلى: البنك العراقي المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، أعداد مختلفة .

اللاحقة، لكن نتيجة لاستمرار تطبيق مذكرة التفاهم ونتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للتصدير ألا وهو النفط فإن الاستيرادات الكلية قد فاقت الصادرات الكلية مما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية التجارية عام 2002، إذ بلغ هذا العجز (-3567) مليون دولار، فيما بلغت نسبة التغير في كل من الصادرات والاستيرادات الكلية (-19.75%، 21.6%) لعام 2002. [8]

ولكن بعد توقيع مذكرة التفاهم الدولية شهد الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً، إذ سجّل فائضاً بلغ (183) مليون دولار عام 1997، ومن ثمّ ازدادت صادراته إلى (4602) مليون دولار عام 1997، ونسبة التغير فيها بلغت (529.55%)، فضلاً عن استيراداته، فقد ارتفعت إلى (4419) مليون دولار عام 1997، ونسبة التغير فيها بلغت (25.11%) [7].

ومن خلال فحص بيانات الجدول (3) والشكل (3) نجد أن الميزان التجاري بقي مستمراً في تحقيق الفائض خلال المدد



المصدر :- من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3).

الشكل (3): يوضح هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (1990-2002)

المبحث الرابع

تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2018)

من خلال بيانات الجدول (4) وتفحصها نجد أن هناك انخفاضاً في الميزان التجاري بنسبة ضئيلة في عام 2003 يُسجل عجزاً قدره (1944) مليون دولار، وان سبب هذا الانخفاض هو نتيجة التحول إلى اقتصاد السوق المفتوح، فيما كانت النسب المئوية لكل من الصادرات والاستيرادات تُسجّل نمو سلبية مرتفعة (-). 40.92%، -39.7%) عام 2003 بالمقارنة مع العام السابق، وإن سبب استمرار هذا العجز الذي بدأ واضحاً وذلك نتيجة للاحتلال

الأمريكي، إذ تسبّب هذا الاحتلال بتغيرات كثيرة، منها: الارتفاع في القدرات الشرائية التي أدت إلى الارتفاع في الطلب الخاص وكذلك الارتفاع في النفقات الجارية للموازنة الحكومية التي بلغت 70%، وهذا أدى إلى ارتفاع في الطلب العام، وهذا يبين لنا أن الطلب الكلي الذي يتمثل بالطلب العام والخاص قد ارتفع هو الآخر، مما تسبب زيادة في الاستيراد وذلك نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي العراقي وعدم قدرته في سد احتياجات الطلب المحلي المرتفع فضلاً عن التغيير في النظام وعدم استقرار الأمن. [9]

الجدول (4) : هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2018) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	نسبة التغير في الصادرات	الاستيرادات الكلية	نسبة التغير الاستيرادات	الميزان التجاري
2003	7990	-39.7	9934	-40.92	-1944
2005	23697	28.16	23532	17.93	165
2006	30528	28.83	22009	-6.47	8519
2007	39590	29.68	21332	-3.07	18258
2008	63726	60.96	32888	54.17	30838
2009	39427	-38.13	36858	12.07	2569
2010	51764	31.23	39275	6.55	12489
2011	79681	53.93	50581	28.78	29100
2012	94172	18.19	56234	11.17	37938
2013	89769	-4.68	58796	4.55	30973
2014	83981	-6.45	53177	-9.55	30804
2015	43442	-48.27	39045	-26.57	4397
2016	40759	-6.18	34280	-12.2	6479
2017	57559	41.22	38766	13.1	18793
2018	86360	50	45736	17.9	40624

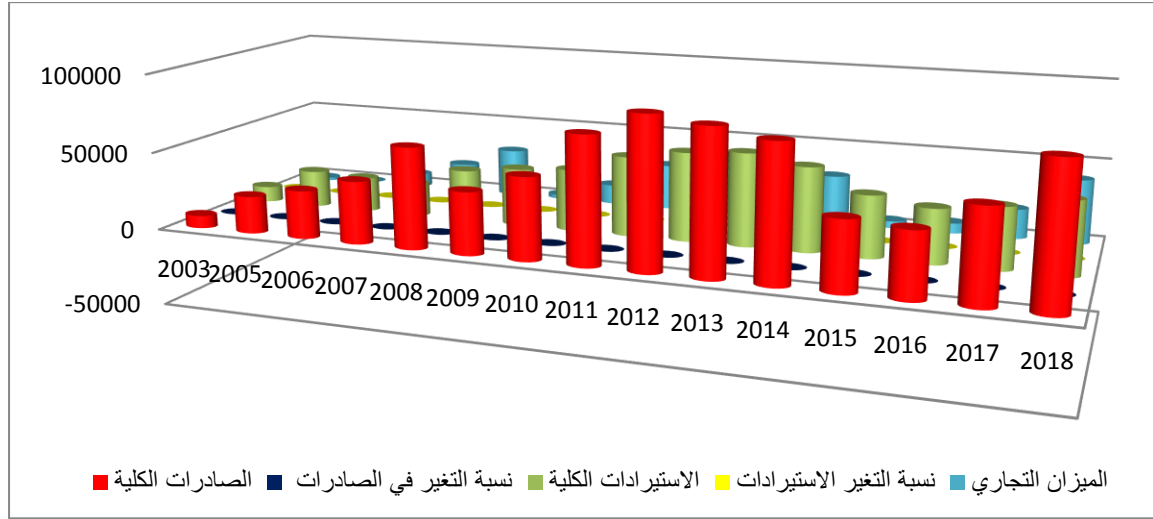
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى :- مصدر البنك العراقي المركزي، النشرة الإحصائية السنوية ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، أعداد مختلفة

فضلاً عن الاستيرادات فقد ارتفعت بشكل طفيف وسجّلت (36858) مليون دولار عام 2009 ، ونسبة التغير فيها بلغت (12.07%)، أما المدد اللاحقة فقد حقق فيها الميزان التجاري فائض ايجابي نتيجة لتحسن الأوضاع في البلد ، إذ ارتفع ليسجل (37938) مليون دولار عام 2012 ، ولكن تراجع هذا الفائض في عام 2015 ليسجل (4397) مليون دولار ، نتيجة لانخفاض الصادرات التنظيم الإراهي في عام 2014، وكذلك الهبوط في

ولكن سرعان ما حقّق فائضاً خلال المدد اللاحقة، إذ ارتفع العجز في الميزان التجاري من (1464) مليون دولار عام 2004 إلى (30838) مليون دولار عام 2008، ولكن نتيجة لازمة المالية العالمية فقد تراجع الارتفاع في الميزان التجاري نتيجة التأثير بالتغيرات لأسعار النفط المصدر، وبلغ (5547) مليون دولار عام 2009، أما الصادرات الكلية فقد تراجعت بشكل كبير إلى (39427) مليون دولار عام 2009، وبنسبة تغير سلبية بلغت (38.13%) ،

بالارتفاع في عام 2018 أيسجل (40624) مليون دولار، وهي أعلى قيمة يسجلها الميزان التجاري خلال هذه المدة، والسبب في ذلك يعزى إلى ارتفاع في الصادرات لتسجل (80360) مليون دولار نتيجة ارتفاع سعر النفط العالمي والشكل (4) يوضح ذلك.

معدل أسعار النفط للبرميل الواحد إلى (44.9) مليون دولار عام 2015 مقارنة مع سعر البرميل (94.9) مليون دولار عام 2014، وأن نسب التغيير لكل من الصادرات والاستيرادات بلغت (26.57%، 48.27%) لعام 2015، ولكن أخذ الميزان التجاري



المصدر :- من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4)

الشكل (4) هيكل الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2018)

المبحث الخامس

الجانب التطبيقي القياسي للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي
توصيف النموذج

من خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث وبالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية والمصادر والدراسات السابقة حصلنا على البيانات المطلوبة التي تخص المتغير المستقل (X) الذي سعر الصرف في السوق، وكذلك المتغير التابع (Y) الذي يعبر عن الميزان التجاري للمدة (1990-2018) كما هو موضح في الجدول (5).

ويُتضح مما سبق أن الميزان التجاري (من دون النفط) يؤكد على عمق الاختلالات البنوية في الاقتصاد العراقي، إذ أن شرط التوازن في الميزان التجاري هو أن تكون الصادرات أكبر من الواردات، وخلاصة القول: لم يكن أمام البلد إلا أن يتوجه للاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي، وكذلك تصحيح الاختلالات الهيكلية لصالح القطاعات الإنتاجية الأخرى، فضلاً عن التمويل، وأيضاً إعادة تأهيل للمشاريع البني التحتية، وتقليل الاعتماد على الإيراد النفطي كواحد من المصادر الأساس للدخل القومي، وذلك من خلال الاعتماد على المشاريع الاستثمارية والعمل على توسيع القطاعات الأخرى. [1]

جدول (5) متغيرات النموذج القياسي للمدة (1990-2018)

السنوات	سعر الصرف في السوق	السنوات	الميزان التجاري	سعر الصرف في السوق	السنوات
دينارا دولار	دينارا دولار	السنوات	مليون دولار	دينارا دولار	السنوات
1990	4	2005	3788	8519	2005
1991	10	2006	-46	18258	2006
1992	21	2007	-85	30838	2007

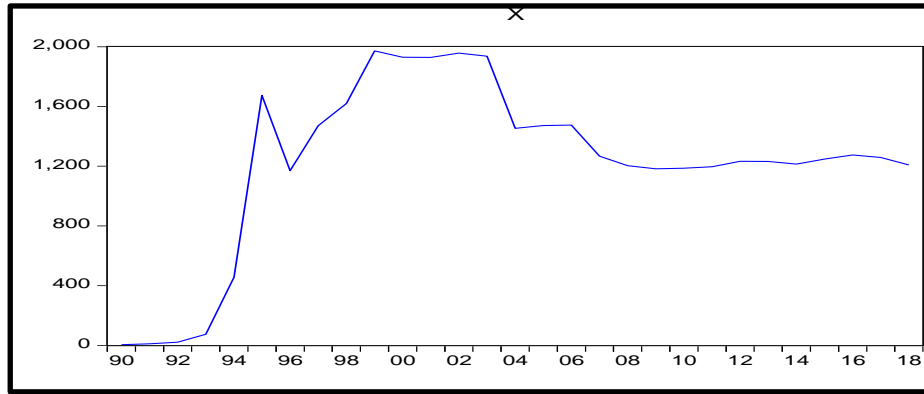
1993	74	-76	2008	1203	2569
1994	456	-46	2009	1182	12489
1995	1674	-169	2010	1186	29100
1996	1170	-2801	2011	1196	37938
1997	1471	183	2012	1233	30973
1998	1620	-483	2013	1232	30804
1999	1972	2150	2014	1214	4397
2000	1930	7170	2015	1247	6479
2001	1929	2678	2016	1275	18793
2002	1957	-3567	2017	1258	40624
2003	1936	-1944	2018	1208	8519
2004	1453	165			

المصدر : بالاعتماد على جداول (1) (2)

1- استقراره السلاسل الزمنية

هناك عدة طرق لبيان استقراره السلاسل الزمنية وسوف نستخدم على ثلاث طرق، طريقة الرسم البياني (graph) والثانية اختبار جذر الوحدة (ADF) والثالثة اختبار (P.P.KPSS)

1- نرسم السلسلة المتغيرة (X) سعر الصرف في السوق: كما في الشكل البياني (5) ويتضح ان السلسلة مستقرة وذلك لانها تدور حول متوسطها.



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9
شكل (5) يوضح رسم السلسلة الزمنية للمتغير (Y) عند المستوى الأصلي

بلغت قيمة (p-value) اصغر من (0.05) ، وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، اي انها مستقرة.

ومن اجل التأكد من عدم استقراره السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (6) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-4.362506) بانها اكبر من (-2.991878) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك

Null Hypothesis: X has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.362506	0.0024
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews
شكل (6) اختبار (ديكي فولر) للمتغير (Y) عند المستوى الأصلي

كما يلاحظ من خلال الشكل (7) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.213470) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة، أي أن السلسلة مستقرة.

كما يلاحظ من خلال الشكل (7) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.213470) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة، أي أن السلسلة مستقرة.

Null Hypothesis: X is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	LM-Stat.	
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.213470	
Asymptotic critical values*: 1% level	0.739000	
5% level	0.463000	
10% level	0.347000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews
شكل (7): يوضح اختبار (KPSS) للمتغير (Y) عند المستوى الأصلي

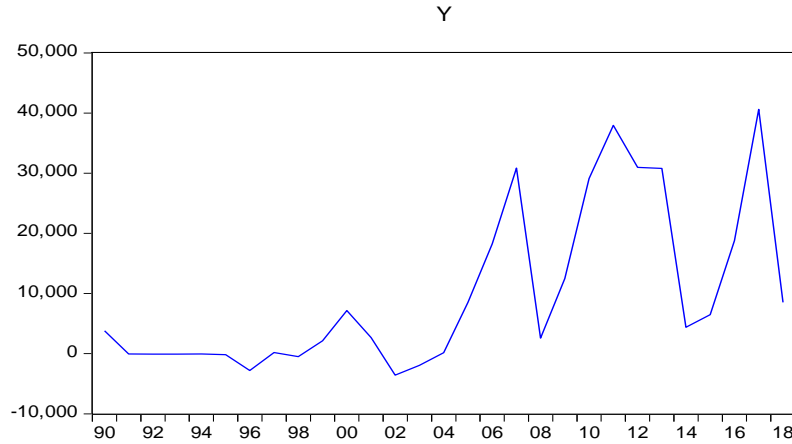
كما يلاحظ من خلال الشكل (8) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (-2.997919) اكبر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (-2.976263) كذلك بلغت قيمة (p-value) اصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

كما يلاحظ من خلال الشكل (8) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (-2.997919) اكبر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (-2.976263) كذلك بلغت قيمة (p-value) اصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

Null Hypothesis: X has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.997919	0.0182
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews
شكل (8): يوضح اختبار (P.P) للمتغير (Y) عند المستوى الأصلي

2- نرسم السلسلة للمتغير (Y) الميزان التجاري : كما في الشكل البياني (9) ويتضح ان السلسلة غير مستقرة وذلك لانها لا تدور حول متوسطها.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9
شكل (9): يوضح رسم السلسلة الزمنية للمتغير (y) عند المستوى الأصلي

فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، اي انها غير مستقرة.

ومن اجل التأكد من عدم استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (10) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-2.588691) بانها اصغر من (-2.971853) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) اكبر من (0.05) وهذا يعني اننا نقبل

Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag = 6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.588691	0.1071
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (10): يوضح اختبار (ديكي فولر) للمتغير (y) عند المستوى الأصلي

(0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة.

كما يلاحظ من خلال الشكل (11) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.613542) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة

Null Hypothesis: Y is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.613542
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (11) اختبار (KPSS) للمتغير (y) عند المستوى الأصلي

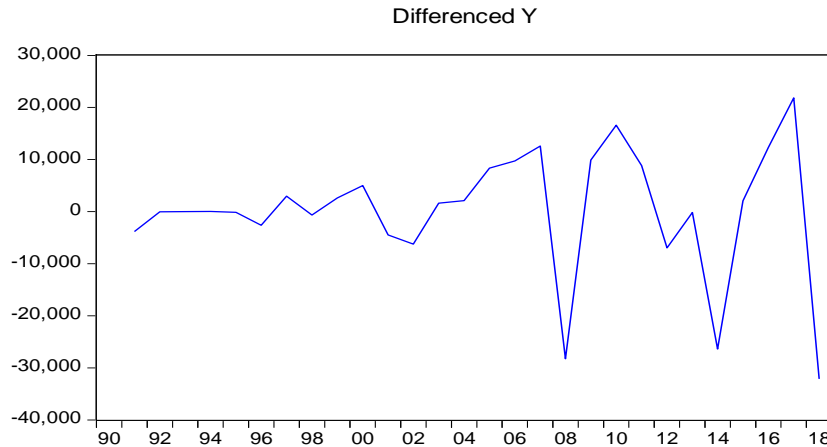
كما يلاحظ من خلال الشكل (12) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (-2.609769) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (-2.971853) كذلك بلغت قيمة (p-value) اكبر من (0.05)، هذا يعني أننا نقبل فرضية وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة.

Null Hypothesis: Y has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.609769	0.1029
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (12) اختبار (P.P) للمتغير (y) عند المستوى الأصلي

ومن أجل تحديد استقرارية السلاسل الزمنية نقوم باخذ الفروق كما يأتي :-
1. نرسم السلسلة للمتغير (Y) الميزان التجاري: كما في الشكل البياني (13) ويتضح ان السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني .



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (13) رسم السلسلة الزمنية للمتغير (y) عند الفرق الثاني

قيمة (p-value) اصغر من (0.05) وهذا يعني أننا نقبل فرضية البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، أي أنها مستقرة .

ومن أجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (14)، يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (- 7.747335) بأنها اكبر من (-3.004861) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.747335	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

شكل (14) اختبار (ديكي فولر) للمتغير (y) عند الفرق الثاني

(0.463000) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم جود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

كما يلاحظ من خلال الشكل (15) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.258139) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة

Null Hypothesis: D(Y,2) is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	LM-Stat.	
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.258139	
Asymptotic critical values*: 1% level	0.739000	
5% level	0.463000	
10% level	0.347000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (15) اختبار (KPSS) للمتغير (y) عند الفرق الثاني

قيمة (p-value) اصغر من (0.05)، هذا يعني أننا نقبل فرضية عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

كما يلاحظ من خلال الشكل (16) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (-11.25658) اكبر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (-2.981038) كذلك بلغت

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.25658	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (16): يوضح اختبار (P.P) للمتغير (y) عند الفرق الثاني

نأتي الان بتحديد فترات الابطاء بحسب نموذج (VAR)

وكما هو موضح في الشكل (17) .

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: X Y

Exogenous variables: C

Date: 09/22/20 Time: 20:36

Sample: 1990 2018

Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-453.6218	NA	2.32e+13	36.44975	36.54726	36.47679
1	-439.3827	25.06091*	1.02e+13*	35.63062*	35.92315*	35.71175*
2	-438.7457	1.019242	1.35e+13	35.89965	36.38720	36.03488
3	-437.7189	1.478505	1.75e+13	36.13751	36.82008	36.32683
4	-433.7635	5.062965	1.82e+13	36.14108	37.01867	36.38448

شكل (17): يوضح عدد فترات الابطاء في نموذج (VAR)

(VAR) للمتغيرات المدروسة، بما أن عدد التأخيرات الواجب إدخالها في النموذج هي $p=3$ فالنموذج الكامل هو (VAR = P) ونتائج تقدير النموذج الكلي كما في الشكل (18) .

بالاعتماد على معيار (AIC) يمكن تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ، ومن أجل تحديد العدد الأمثل للتباطؤ تختار اقل قيمة لمعيار (AIC)، ومن خلال الشكل (17) يلاحظ ان اقل قيمة تحققت عند مستوى التباطؤ الاول، نأتي الان لتقدير نموذج

Vector Autoregression Estimates		
Date: 09/22/20 Time: 20:35		
Sample (adjusted): 1992 2018		
Included observations: 27 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	X	Y
X(-1)	0.667108 (0.20576) [3.24222]	-2.825635 (8.70073) [-0.32476]
X(-2)	0.088253 (0.18887) [0.46726]	3.459272 (7.98677) [0.43313]
Y(-1)	-0.003057 (0.00542) [-0.56368]	0.629652 (0.22934) [2.74549]
Y(-2)	-0.001384 (0.00602) [-0.23012]	-0.091224 (0.25436) [-0.35864]
C	400.8892 (145.731) [2.75089]	4252.524 (6162.46) [0.69007]
R-squared	0.721250	0.359186
Adj. R-squared	0.670568	0.242675
Sum sq. resid	1778512.	3.18E+09
S.E. equation	284.3263	12023.18
F-statistic	14.23095	3.082840
Log likelihood	-188.0999	-289.2006
Akaike AIC	14.30370	21.79264
Schwarz SC	14.54367	22.03261
Mean dependent	1307.815	10499.07
S.D. dependent	495.3753	13815.87

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9
شكل (18) نموذج (VAR) للأنموذج القياسي

$$Y = 4252.524 + 3.45927195045X(-2).....1$$

R2=0.72 F-Stat= 14.23095 n=27 Log likelihood=-188.0999

2- وجود أثر ايجابي وقويّ معنوياً بين سعر الصرف والميزان التجاري، ويعني هذا أن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الميزان التجاري بمقدار (3.4592).

التفسير الاقتصادي: يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

1- معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن قيمة الفرق الاول للحد الثابت هو (4252.524)، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات الانموذج، ويعني ذلك أن الميزان التجاري يرتفع طبيعياً من دون تأثر أي متغير، ولا سيما سعر الصرف.

الاستنتاجات

1. ان سعر الصرف اهمية كبيرة الذي تتأثر به جميع المتغيرات الاقتصادية، وان الاستقرار الاقتصادي لأي بلد ما هو إلا انعكاس لاستقرار سعر الصرف للبلد نفسه وكذلك يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين الاسعار الوطنية والاسعار الاجنبية، كما يعد سعر الصرف هو الوسيلة الرابطة بين الاقتصاد المحلي لأي بلد وبين الاقتصاد العالمي.
2. وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري اي إن جميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب المدين في ميزان المدفوعات تمثل الطلب على العملة الأجنبية وجميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تمثل عرض العملات الأجنبية، إن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف يرفع من أسعار الاستيرادات، فينخفض الطلب عليها محليا، وهذا الإجراء سيخفض من أسعار الصادرات بالعملات الاجنبية فيزيد الطلب عليها خارجيا، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تحسين الميزان التجاري للدولة.
3. ان سعر صرف الدينار العراقي بعد عام (2003) اخذ يتحسن ولاسيما بعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في تسيير أدواته إثر صدور القانون المرقم (56) لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي، اذ زاول العمل بمزادات العملة الأجنبية، لتحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة والذي أكد عليه قانونه الجديد.

التوصيات

1. لا بد من الاهتمام بسعر الصرف بشكل كبير واعطاء السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي استقلالية اكبر في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني واستخدام ادواتها الفعالة في الحفاظ على ثبات سعر الصرف واستقراره وجعله محل ثقة للمواطن وللمستثمرين.
2. يشترط مراعات العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري، وهذه العلاقة ترتبط بالجهاز الانتاجي للبلد ومرونته، فعندما ينخفض سعر الصرف تصبح السلع المحلية اخص من السلع الاجنبية فتكون لديها القدرة التنافسية مع السلع الاجنبية، فيزداد الطلب عليها خارجيا أي زيادة الصادرات على الاستيرادات فيحدث فائض في الميزان التجاري، اما اذا يرتفع سعر الصرف فيؤدي الى زيادة على السلع الاجنبية فتزداد

الاستيرادات وتنخفض الصادرات ومن ثم يحدث عجز في الميزان التجاري.

3. ضرورة التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية فقط في تمويل الموازنة العامة والخروج من احادية الاقتصاد العراقي من اجل تجني الكثير من المشاكل المالية لاسيما وان اسعار النفط الخام تشهد تقلبات مستمرة في الاسواق الدولية.

المصادر

- [1] أحمد ابراهيم علي، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الايام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص 147.
- [2] التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2012، ص: 9.
- [3] فلاح حسن كريم، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (2008-1990) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2010، ص: 86.
- [4] ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم، دراسة تحليلية للمدة (2003-1980) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص: 153.
- [5] التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،بغداد، 2014، ص:30
- [6] التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،بغداد، 2018، ص: 22.
- [7] سيماء محسن، سميرة فوزي - العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للمدة (2010-1990) - مجلة الدنانير - العدد التاسع - 2016 . ص22
- [8] اديب قاسم شندي. قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد(21) . 2016 . ص21.
- [9] البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية. 2016. ص76.